عدد ٢٣٤ السنة الرابعة ـ يوم الاربعاء ٦ ربيع الثاني ١٣٥٦ـ١٦ جوان ١٩٣٧
(٣٠ صانتيما) «EL-IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS

الإرادة

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)
مديرها المسئول : محمد المنصف المنستيري ـ زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

من تدابير مدير المعارف

في الامتحانات الاخيرة

م. قو رجل استعماري مخطر واخطر ما فيه ثباته واستماتته في سبيل تنفيذ اغراضه الاستعمارية رغم كل معارضة ورغم الخيبات التي تلحقه اثناء ذلك. وهو يجمع الى هذه الخلال صفات اخرى ضاعفت خطره على هذه البلاد وعلى الشعب التونسي الغافل. فوداعته الظاهرية ولين ملمسه وقدرته على اخفاء حقيقة افكاره ومراميه البعيدة وحتى القريبة الواضحة. كل ذلك قد مكنه من استهواء كثيرين من التونسيين حتى اصبحوا يعتقدون فيه الخير وانقلبوا دعاة له وهو من اكبر العاملين لتاييد السياسة الاستعمارية والافكار الرجعية

وقد مكنته هذه المقدرة العجيبة من ان يكون كالماء في السهولة وفي التلون باون كل اناء وبذلك استطاع ان يشتغل مع عدة مقيمين مختلفي النزعات والميول وان يثبت في مركزه رغم العواصف الهوجاء التي طاحت بغيره حتى فقد جميع من اشتغل معهم مراكزهم وبقى هو الرجل الوحيد الثابت في مركزه. بل لقد الغيت مناصب المديرين العامين وبقي هو الوحيد الذي يتمتع بلقب المدير العام ويتقاضى عنه عشرات الآلاف من الميزان العام

ولما استلم زمام امور ادارة المعارف وضع نصب عينيه ان عليه مامورية «سامية» يجب ان يقوم بها وان يوجه مجهودات ادارته نحو تحقيقها. وهذه المامورية هي محاربة نزعة التطلع الى الرقي والتقدم في ميدان التعليم والاستفاقة التي ظهرت على الاهالي ودفعتهم الى الاقبال على معاهد التعليم من جميع الدرجات

ولو اردنا ان نذكر بتفصيل ما صنعه لمحاربة اقبال الشبان التونسيين على فروع الدراسة المختلفة لما وسعتنا اعمدة الجريدة كلها ولكننا نكتفي بالاشارة الى مشروعه الخطير الاخير عن التعليم البدوي الناقص الذي نشرنا خلاصة عنه عثرنا عليها صدفة في منشوره الى نقابة المعلمين الفرنسيين ريثما ننشر نقدنا له في عدد مقبل ان شاء الله. ونريد اليوم ان نتعرض الى ما جرى في الامتحانات بصفة عامة هذه الايام لانه كما بدا لنا نتيجة خطة متممة لما كان حاوله م. قو في عام ١٩٣٤ من اقامة حواجز تحول دون دخول التونسيين الى ميدان التعليم الثانوي وتقطع امامهم الطريق الى التعليم العالي الذي يوجد الكفاءة في التونسيين ويجعل منهم مزاحمين للسادة المتفوقين خصوصا وقد انفتح باب المزاحمة بصفة رسمية على اثر صدور الاوامر المتعلقة بمشاركة التونسيين في الوظائف العامة

واذا شئنا ان نحدد بتدقيق السياسة التي يسير عليها م. قو فانا لا نستطيع الا ان نسميها سياسة التجهيل فهي اجدر بهذا الاسم من كل اسم سواه. وهي كما قلنا متشعبة الاطراف تتناول التعليم في جميع الدرجات وتضع العراقيل للتونسي منذ نشأته ودخوله المدارس الى نهاية تخرجه واقباله على العمل

وتبدأ هذه العراقيل بمسالة السن وتتطور مع السنين في الاقسام وعند الامتحانات وعند دخول التعليم الثانوي وفي اقسامه وفي البقاع المخصصة للاهالي والتي تضيق عنهم وتتسع لغيرهم من جميع الاجناس والاديان. وفي الاعانات والمساعدات وعند الاقبال على التعليم العالي وعند الاقبال على الوظائف بعد التخرج وغير ذلك مما لا سبيل لعده وحصره

وحينما جاء م. قو بدأ يذيع في الاوساط التي يختلط بها ان البلاد مقبلة على ازمة وجود مثقفين بطالين مثلما وقع في غيرها من البلاد الاخرى فيجب ان تعمل الحكومة وان يساعدها الشعب على اتقاء اخطارها قبل وقوعها. وكان يغذي الحملة التي كانت ولا تزال تثيرها الجرائد الاستعمارية ضد وجود مثقفين عاطلين يحترفون السياسة. مع ان هذه الازمة لا يمكن ان تتصور في هذه البلاد قبل سنوات. ما دام هذا الشعب فقيرا في خريجي التعليم العالي رغم مرور ٥٦ سنة على انتصاب الحماية التي صرحوا ان غايتها الاصلية انسانية محضة لا يراد منها الا الترقية والتهذيب ونشر العرفان.

ولما رأى م. قو ان الحملة وحدها لا تجدي نفعا اقبل على العمل بكليته لتحقيق غايته مع التظاهر بالنزاهة والتعفف عن الغاية الاستعمارية ولكنه مع ذلك لم يطق صبرا عن الاقدام على العمل لرد تيار الاقبال على التعليم فابتكر مسالة تحديد السن فلم تكن لها النتيجة السريعة التي يتطلبها فابتكر بعد مدة مسالة المناظرة عند دخول المدارس الثانوية بدعوى عجز الميزان عن ان يتسع لجميع الراغبين وهو المشروع الذي تقدم به للمجلس الكبير سنة ١٩٣٤ كما اشرنا اليه آنفا

فلما خاب المشروع لم تفتر عزيمته بل عمد الى تنفيذه من طرق اخرى كمسالة طرد التلامذة الذين تقدر مدارسهم انهم لا يمكن لهم الاحراز على الشهادة في سن معين الى غير ذلك.

ولا يمر عام على وجود م. قو على راس ادارة المعارف الا ويرمينا بداهية دهماء. وفي هذا العام بالخصوص وربما شعر بان نهايته في هذه البلاد قد قربت فاراد ان يضاعف المجهود وان يعمل عملا يبقى به ذكره خالدا في تونس كما بقي ذكر دنلوب في مصر من قبل. فرمانا بمشروعه عن التعليم البدوي الناقص متظاهرا بالرغبة في محاربة الامية ونشر التعليم في اوسع نطاق وباقل النفقات لكي يصل الى رغبته في عدم دخول التونسيين لميدان التعليم الثانوي ثم العالي وفي ابقائهم عند حد التعليم البسيط الذي يجعل منهم مجرد عملة عند المعمرين واصحاب رؤوس الاموال من المتفوقين

وكأنه عز عليه ان يغدات سكان المدن المتخرجون من المدارس الابتدائية العربية الفرنسية فيخرجون عن هذه الدائرة ويكون لهم استعداد لدخول المدارس الثانوية لأنا ما لبثنا ان وقفنا على حقيقة رائعة عند اجراء امتحانات الشهادة الابتدائية هذا العام وذلك ان جميع اللجان سارت على خطة واحدة في مباشرة ماموريتها وانتجت نتيجة واحدة تسببت عنها خيبة عامة لعموم المترشحين من التونسيين المسلمين فقط تقريبا الا ما قل وندر ومن ساعده القدر بصورة خارقة للعادة اكرهت الممتحنين (بالكسر) على الخضوع والاعتراف بالحقيقة. وكل ذلك جعلنا نعتقد انه نتيجة ايعاز من المدير ومن المسيطرين على التعليم وانها خطة مدبرة ترمي الى غرضين : الاول ان يغلق باب المدارس الثانوية في وجه اكبر عدد ممكن من المسلمين التونسيين والثاني ان يغلق باب المدارس الابتدائية ايضا في وجه اكبر عدد ممكن منهم لان الذين لم ينجحوا في الامتحانات سوف يبقون مدة عام آخر في مدارسهم وبذلك سوف لا يتركون مجالا لغيرهم من النشء الجديد الذين يقصدون المدارس في مفتتح سنة ٣٧ - ١٩٣٨ المدرسية وستستفحل ازمة ضيق المدارس الابتدائية بصورة مضاعفة وسيكون الذين يردون من المدارس اضعاف عدد الذين ردوا عنها في العام الماضي

وحينما رأينا ان هذا كله مطابق لغاية م. قو التي جاهد في سبيلها السنوات الطوال لم نشك لحظة في انه مقصود وانه نتيجة ابتكار من ابتكاراته التي الفناها

وقد اجمع اولياء التلامذة الذين حادثناهم في موضوع نتائج امتحانات هذا العام على امور متحدة تعزز ظنوننا وتؤكد لنا ان ما وقع انما هو نتيجة تعليمات ادارية. اذ لو كان الامر على خلاف ذلك لما رأينا هناك اتحادا في خطة عمل لجان الامتحان واتحادا في النتيجة الحاصلة

ولعل اصرح ما يؤيد سوء القصد هو اجماع المشتكين على ان الممتحنين (بالفتح) عموما قد سقطوا في مادة الاملاء بسبب اسراع عموم الممتحنين (بالكسر) في الاملاء اسراعا حصل منه خلط كبير في الكلمات وتشويش عظيم للسامعين تعسر معه عليهم فهم ما يسمعون حتى ان بعضهم لم يتمكن من كتابة ما يسمع على الاطلاق. ومنهم من طلب من المملي التمهل في الاملاء وعدم النطق بالكلمات مقطعة فكان جوابه على هذا الطلب المعقول التهديد بالطرد من حلبة الامتحان

وقد أكد لنا كثير من الثقاة انه لو اعيد الامتحان على يد لجنة نزيهة غير متأثرة بالايعازات الخفية والمرامي المستكرة لكانت النتيجة اضعاف اضعاف نتيجة اليوم التي حصل فيها على يد لجنة سوسة ان تقدم لها ١٤٦ مترشحا فنال ١٠٩ منهم ١٠٩ اصفار غالبها في مادة الاملاء. وعلى غرار ذلك كانت اعمال بقية اللجان حتى ان كثيرا من المدارس المشهورة في الماضي بنتائجها كانت خيبتها متجاوزة للحد

وقد تبدت لنا في هذه النتائج ظاهرة اخرى ملفتة للانظار وذلك انه قد قامت حملة عظيمة في المدة الماضية من قبل عموم الاوساط التونسية منوهة بنتائج المدارس القرءانية وبوجوب نشر التعليم الابتدائي على طريقها مادامت ادارة المعارف تعتذر عن عدم نشر التعليم بعجز الميزان. ولكن م. قو لا يوافق على ذلك ويبخل بتوسيع نطاق هذه المدارس وبالترخيص في فتح مدارس اخرى من هذا النوع فاراد من جهة ان يزيد في سيطرة ادارته على هذه المدارس وان يسلبها حريتها النسبية وهو يسعى الآن لاصدار نظام جديد لها يتضمن قبل كل شيء تحقيق هذه الغاية. كما اراد من جهة اخرى ان يجعل نتائجها عقيمة لينفر الناس منها ويجعلها خاوية على عروشها. وبذلك يرتاح باله على غايته ومراميه ويفسد حجة انصار التعليم بواسطتها

ويدل على هذا ان لجان الامتحان قد عاملت المترشحين من طرف المدارس القرءانية معاملة خاصة اثناء اجراء الامتحان فالزمتهم بوضع اسم المدرسة القرءانية التابعين لها على الورقة التي يتقدمون بها للامتحان وجعلتهم في اماكن خاصة غير مختلطين بسواهم من تلامذة المدارس الاخرى ونحو ذلك من المعاملة المقصودة بلاشك

ومن الجدول الآتي يتبين لكل مطلع نزيه صحة الظنون التي ساورت نفوسنا عن نوايا ادارة المعارف وم. قو نحو المدارس القرءانية ونحو افساد «السمعة الحسنة» التي تمتعت بها في المدة الاخيرة

اسم المدرسة	عدد المترشحين منها	عدد الناجحين منهم
المدرسة القرءانية بالقيروان	٧	٠
« « بالمهدية	٧	٠
« « بالمنستير	٥	٣
« « بسوسة	٧	٢
« « ببنزرت	٥	٠
مدرسة الهلال بصفاقس	١٩	٩
المدرسة الادبية «	٧	٢
« العرفانية بتونس	٤٥	٤
« الاسلامية «	٢٤	٠
« الاهلية «	٥	٠
مدرسة السلام «	٤	٠

هذا هو م. قو كما يظهره صنعه وهذه هي اعماله فهل نجد بعد هذا من يدافع عنه او من يتحرج من الحملة التي اثيرت ضده

وانا لنؤكد للحكومة كل التاكيد ان الراي العام التونسي قد داخله الاضطراب الفكري بسبب هذه التدابير والمؤامرات وقلق اشد القلق على مصيره واذا دام اتباع هذه السياسة المكشوفة فان الحالة ستزداد حرجا عن ذي قبل وان التونسيين على اختلاف نزعاتهم لا يقبلون ان تغمط حقوقهم الى هذا الحد. فعلى الحكومة ان تعمل على انصافهم لتلافي الخطر قبل وقوعه على الاقل.

محمد المنصف المنستيري

سياسة واحدة لقطر متحد

السياسة الاسلامية لشمال افريقيا

منهج واحد تسير فيه فرنسا فهل يجب ان نسير فيه

٣

عند ما يطرق اسماعنا ان هناك عناية حازمة من طرف الحكومة الفرنسية العليا لوضع منهج جديد للسياسة الفرنساوية الاسلامية في شمال افريقيا وان لجانا الفت لهذا الشأن وان نشرات قد تطبع وتوزع قريبا بها دراسات ضافية عن سير اليقظة الاسلامية ومدى تأثر الشمال الافريقي بها وما يجب ان تصنعه فرنسا تلقاء هذا التيار الجديد يخامرنا شك في ان السياسة الاستعمارية الفرنساوية التي بقيت زمنا طويلا ترهق مسلمي هذه الاقطار من امرهم عسرا قد قاربت التغير واوشكت ان تتبدل بغيرها وتبرز في لون واسلوب جديد تتحقق معه وظيفة فرنسا العليا في هذه الاقطار وتزول به ما اوجدته السياسة الماضية من احن واحقاد قوامها سوء التفاهم وتباين الاتجاهات وتغاير النوايا واختلاف الغايات

الا اننا عندما نشاهد هنا وهناك بعض الاجراءات الشاذة التي لا تتفق بحال مع ما تلهمنا اياه تلك العناية بالشؤون الاسلامية في شمال افريقيا من الحرص على ارضاء رغبات المسلمين واستمالة قلوبهم وادخال الاطمئنان على نفوسهم يتضعضع ايماننا بما توسمناه في تلك العناية البارزة بمسلمي الشمال الافريقي وتخالط يقيننا الريب والشكوك في اتجاه هذه المظاهر الجديدة للعناية بالنهضة الاسلامية التي توالت موجاتها على هذا الشمال الافريقي

لقد كان لكل من تونس والجزائر والمغرب آمال خاصة في تغيرات واسعة النطاق تدخل على النظم التي تساس بها من قبل من طرف الحكومة الفرنساوية وذلك لان رجال الحكومة الحاضرة عندما كانوا في موقف المعارضة كانوا

(البقية بالصفحة الرابعة)

التجنيس من الناحية الدينية

(بقية ما بالصفحة الاولى)

« واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين »

نعم زنادقة اليوم اشد من منافقي الامس. لان اولئك كانوا يتسترون في انضمامهم للخصم وكانوا يستحيون ان يقولوا لشياطينهم انا معكم الا حين يخلون اليهم. اما مرتدو اليوم فقد انسلخوا عن الاسلام في جرأة وناصروا (الغير) في عقد مكتوب محكم لا يسمح لهم ولا يسمحون هم لانفسهم ان يرجعوا عنه يوما او يتهاونوا في احترام نصوصه ابدا وان الله تعالى يقول :

« اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اتخذوا ايمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله انهم ساء ما كانوا يعملون »

وان الرسول صلى الله عليه وسلم يقول :

« لا يؤمن احدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به » (رواه البخاري)

(هل لهؤلاء عذر ؟)

ولا عذر لهؤلاء المتجنسين لانهم ليسوا بمكرهين حتى نقول ما قال الله :

« من كفر بالله بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان »

بل هم مختارون راضون كما يقول السؤال. وليس ما ينتظرونه وراء التجنس من حطام الدنيا وحظوظ العاجلة بمسوغ لهذا التجنيس بل يجب ان يفر المرء بدينه متى استطاع وان ذهبت دنياه. اقرأ ان شئت قوله تعالى : « قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم وعشيرتكم واموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها احب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيل الله فتربصوا حتى ياتي الله بامره والله لا يهدي القوم الفاسقين »

ان الشارع اوجب الهجرة من دار الكفر ان خاف المسلم على نفسه الفتنة. وتوعد الله سبحانه اولئك الذين يبقون في اوطانهم بين الفتنة وهم قادرون على الهجرة فقال جل من قائل :

« ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي انفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الارض قالوا الم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها فاولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا »

(هل لهؤلاء من توبة ؟)

بقي الكلام على التوبة هل تقبل من هؤلاء او لا ؟

والجواب انها تقبل ولكن على معنى ان التوبة

١ ـ اصلاح للحاضر بالندم على ما فرط فيه
٢ ـ واصلاح للحال بالاقلاع عن الذنب فورا
٣ ـ واصلاح للمستقبل بالعزم على عدم العودة الى ذلك الاثم ابدا

اما التائب الذي لم يقلع عن ذنبه فهو كالمستهزئ بربه وما ياتيه ليس بتوبة. انما هي حوبة جديدة واكذوبة سخيفة اذ يقول تبت. وما تاب. ورجعت وما يرجع مع ان ربه عليم بذات نفسه ولا تخفى عليه خافية

فهؤلاء المتجنسون ان نبذوا عقد التجنس وخرجوا عن مقتضياته وندموا على ما فرط منهم ورجعوا الى احكام الله واحترامها وصمموا الا يعودوا الى ذلك التجنس ابدا. انهم ان فعلوا ذلك فقد تابوا حقا والتائب من الذنب كمن لا ذنب له

اما ان بقوا على احترامهم لعقد التجنس فأولئك لا يقبل الله منها صرفا ولا عدلا ولو ملأوا الارض من كلمة التوحيد ومن الفاظ التوبة والاستغفار ومن مظاهر الصلاة والصوم والصدقة قال الله تعالى :

« والذين كفروا اعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب »

(نصيحتنا)

وانا ننصح لاخواننا المسلمين ان يتيقظوا لما يراد بهم في هذا الزمان من اعداء الاسلام واعوانهم ممن يزعمون الاسلام. فانا اصبحنا في فتن كقطع الليل المظلم فيها يصبح الرجل مسلما ويمسى كافرا يبيع دينه بعرض الدنيا والمؤمن من فر بدينه من الفتن والعاقل من اعتبر بحوادث الزمن ويكفي ما نحن فيه فقد طفح الكيل وبلغ السيل الزبى واتسع الخرق على الراقع نسال الله السلامة. وانا لله وانا اليه راجعون.

رئيس اللجنة : علي محفوظ
المدرس بكلية اصول الدين بالازهر
امين اللجنة : محمد عبد العظيم الزرقاني
من علماء الازهر

البقاء لله

مساء يوم الثلاثاء انتقلت الى عفو الله وسعة رحمته البرة الاصلية كريمة المنعم الشيخ الحاج المختار المحرزي ووالدة الماجد المحترم المفضال السيد الشاذلي القسطلي مدير رصيفتنا «النهضة» الغراء وخالة مدير هاته الجريدة. وفي مساء اليوم شيعت جنازتها في موكب حافل مشى فيه خلق عظيم من الوجهاء والاعيان وذوي المناصب الرسمية

نسأل الله ان يتغمد الفقيدة المبرورة بالرحمة والمغفرة وان يسكنها فراديس الجنان. وان يجمل عزاء ابنها الفاضل وذويها الاماجد وان يرزقهم نعمة الصبر وعظيم الاجر

مكاتبات الجهات

بادارة الاوقاف

في ٣ جوان سنة ١٩٣٧

يوم التاريخ قدم رؤساء الاقسام للموظفين باذن من مدير الاوقاف عريضة تتضمن تكذيب ما كان نشره « خبير » بجريدة الزهرة الغراء في شأن الخلل الموجود في ادارة هاته المؤسسة كما تتضمن تقديم شواهد الاخلاص والاعتراف لمدير الاوقاف بالجميل وحسن السلوك وارغموهم بضروب الوعد والوعيد على امضائها وفعلا امضى عليها غالب الموظفين رغبة او رهبة. ومما تجب ملاحظته ان هذه العريضة كانت عقب مناورة من المهارة بمكان. وذلك ان المدير اشاع امس التاريخ بلسان اتباعه بانه ستقع ترقية المرتبات وستتركب لجنة من بعض رؤساء الاقسام تحت رئاسة المدير او من ينوبه لتنظر في توزيع هذه الترقية حسب كفاءة كل موظف ثم في الغد طلبت منهم شواهد الاخلاص فلا شك انهم يتسابقون لارضائه حتى باكثر من امضاء عريضة. وقد كان في طالعة الممضين جميع المحظوظين ومنهم من وقعت تسميتهم اخيرا كواهي ومنشئين من دون مناظرة او استحقاق الامر الذي انتقده مكاتب الزهرة المشار اليه ولم تعرض لتبريره او تفنيده عريضة المدير ونقول في الختام لجناب المدير ان سياسة العرائض اخنى عليها الذي اخنى على لبد

(...)

السواسي

في هذه الايام الاخيرة عقدت الشعبة الدستورية المنضوية تحت لواء اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري اجتماعا تحت رئاسة رئيس هذه الشعبة الوطني الغيور والعامل المخلص السيد الحاج الشيحاوي بن سعيد حضره الدستوريون العاملون من اهالي مشيخة اولادموسى عمل السواسي. وقد تقرر في هذا الاجتماع تاسيس شعبة دستورية جديدة تقوم بالعمل الوطني في هذه الناحية. واجري الانتخاب فعلا من طرف الحاضرين فاسفرت النتيجة عن تشكيل هيأة الشعبة على الصورة الآتية

الرئيس السيد الهادي بن حسين بن المبروك
وكاهيته السيد خليفة بن على بن خليفة.
والكاتب السيد صالح بن عمار بن يحي.
وامين المال السيد الحاج حفيظ بن صخري
والاعضاء السادة على بن محمد بن صميدة. والمبروك بن الحاج حفيظ. وحسين بن المبروك ابن صميدة. ومحمد بن المبروك بن خليفة. اوالهادي بن الحاج محمد

ثم انفض الاجتماع بين مظاهر السرور والرجاء في الله تعالى ان يوفق العاملين ويقرن مساعيهم بالنجاح

كما عقد اجتماع اخر ايضا است فيه شعبة جديدة في مشيخة القواسم بالعمل المذكور واجرى فيه انتخاب بين الدستوريين الحاضرين لتشكيل هيأة الشعبة الجديدة فاسفر عن اختيار السادة الآتية اسماؤهم

الرئيس السيد محمد الجمالي ابن الحاج مسعود وكاهية السيد عبد الله بن نصر بن الحاج عبد الله وامين المال السيد حسين بن الحاج محمد بن بلقاسم. وكاهية السيد محمد الصغير بن علي بن سعيد. والكاتب السيد فرج بن بلقاسم بن علي ابن سالم والاعضاء السادة على بن محمد الصغير. والحاج حميدة بن الحاج عبد الله. وبلقاسم بن الحاج طالب. واحمد بن الحاج سعد. ونصر ابن الحاج طالب. وعلى بن خليفة بنور. وعمارة ابن بلقاسم بن عمارة. ومحمود بن صالح بوزيان ومحمد بن الحاج خليفة ابن الحاج عبد الله. وعلى ابن الحاج خليفة. وعمارة بن محمد الصغير بن علي بن سعد. ومحمود الزواوي الصفاقسي. وعين السيد حسن بن الحاج خليفة داعية متجولا

وبعد ظهور هذه النتيجة قام السيد محمود الزواوي الصفاقسي بالقاء خطاب حماسي عن حالة البلاد الحاضرة ابكى السامعين واثر عليهم مزيد التأثير واخيرا انفض هذا الاجتماع المبارك بعد ان تعاهد الحاضرون على العمل الخالص والسير في سبيل الله اخوانا متصافين

⁂

وصلتنا رسالة ممضاة من كثيرين من اهالي الزمالة يشتكون فيها من سوء تصرف ملتزم السوق واستبداده بجميع من يقصد السوق واخذه عليهم معاليم زائدة عن الحد القانوني تصل احيانا الى ضعف المبلغ المعين بصورة قانونية. وطالما اشتكى قاصدو السوق الى قابض الاداءات المختلفة م. كوستال ولكن بدون جدوى اذ يقول الممضون في هذه الرسالة انه كان يطردهم وينتهرهم ولا يسمع اي قول في ملتزم السوق كان العلاقات التي بينهما تحول دون انصاف الشاكين لهذا نلفت انظار رؤسائه وندعوهم الى رفع هذا الظلم عن الناس

الاحتفال بالمولد النبوي الشريف

بالكاف

كانت ليلة الاحد الثاني عشر من ربيع الانور التي برز فيها المصطفى لهذا العالم من اسعد الليالي وابهجها التي لم يشاهد الاهالي نظيرها فيما مضى

فقد فكرت نخبة من اعيان البلد في احياء تلك الليلة وصبيحتها بذكرى مولد محمد بن عبد الله. فجلبت الاسلاك الكهربائية والفوانيس المختلفة الالوان من شركة التنوير للجامع الكبير وفرشته باحسن الزرابي والبسط

وفي الليل اخذ الاهالي على اختلاف طبقاتهم وهيئاتهم يتقاطرون على الجامع حتى ضاق بهم رغم اتساعه واضطروا للجلوس بين الاساطين ولم يتخلف عن الحضور بهذا الاحتفال الشيق بسيد الانام سوى السيد عبد العزيز الباجي نائب الامة بالمجلس الكبير لاسباب نجهلها

وبعد اداء فريضة العشاء والمعقبات قرأ الجمع ما تيسر من القرءان ثم تلا السيد احمد شاهين ايات من الذكر الحكيم وافتتح القصة النبوية بقصائد في مدح صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام بصوته الحنون ونغماته العذبة. والشبيبة من حوله ترجع وتعطر بالحانها الشجية التي اخذت بمجامع القلوب حتى تركوا الناس يتمايلون سرورا

وعند تمام القصة قام الشاب السيد الهادي بن علية والقى خطابا حارا تعرض فيه لحكاية الفيل والخوارق التي تجلت ليلة الولادة ارهاصا للنبوءة مبينا باجمال مبادي الرسول الاعظم. ثم تخلص للكلام على المشاريع العامة من حيث التنشيط والتثبيط بكيفية مفصلة واسلوب جميل وانتقاد لاذع. ثم تليت فاتحة الكتاب وانفرط عقد الجمع

وفي الصباح اجتمع الناس في الجامع وقرىء ما تيسر من القرءان وسرد الشيخ القاضي القصة الشريفة حتى آخر الدعاء وقرئت الفاتحة. فقام اثر ذلك السيد عمار بن بلقاسم والقى خطابا بليغا بلهجة مؤثرة بين فيه مكارم اخلاق النبي العربي ومحاسن الدين الاسلامي مستدلا على تلك المكارم والمحاسن بشهادة الفلاسفة والعلماء من الاروباويين منشدا مع الشاعر

ومليحة شهدت لها ضراتها
والفضل ما شهدت به الاعداء

ودعا الناس للتخلق باخلاقه « صلعم » والتمسك باذياله والعمل بمبادئه وسيرته. ثم قام بعده السيد الهادي بن علية والقى كلمات حث بها الحاضرين على الصدقة فتبرع كل بما سمحت به نفسه على ابناء الفقراء الذين عزمت لجنة الاحتفال على اكسائهم وختانهم في يوم المولد. وبالفعل نفذت عزمها وقامت بهاته المبرة المشكورة وسلمت ما بقي من المال الذي جاد به اولو السماحة والندى لاولائك الاطفال الصغار ليستعينوا به على مكافحة الزمان. وبهذه الاعمال الحميدة ختم الاحتفال النبوي على صاحبه افضل الصلاة وازكى التسليم

البحري بربوش

مدير الجريدة وصاحب الامتياز
محمد المنصف المنستيري
مطبعة ـ الارادة ـ تونس

ملاحظات وتعليقات

المتفوقون واحترام القوانين

منذ ايام قريبة اخبرت الجرائد المحلية ان م. ديبلا مدير العدلية السابق ورئيس المصلحة التشريعية بالكتابة العامة الحالي قد بارح البلاد التونسية قاصدا فرانسا لقضاء مدة ثلاثة اشهر بقصد معالجة المرض الذي لازمه منذ مدة طويلة كما هو معلوم

وقد اذكرنا هذا الخبر قصة م. ديبلا ومرضه الذي طال عليه الامد ولم ينفع فيه علاج مهرة الاطباء فلننتهز هذه الفرصة لنعرض هذه القصة على انظار القراء حتى يعلموا مدى ما تصل اليه فكرة التفوق والميز من التهاون بكل قانون لارضاء « السادة » المتفوقين

ولنبادر قبل الدخول في الموضوع بالقول اننا نتمنى لم. ديبلا الشفاء العاجل الذي يريحه من الاتعاب والامراض لاننا لا نريد ان نحمل لأي انسان ضغينة شخصية مهما كان مخالفا لنا ومهما كانت عداوته السياسية والجنسية

وم. ديبلا صاحب تاريخ معروف في العدلية التونسية فهو الذي سعى في انتهاك حرمات الذاتية التونسية المتمثلة فيها تحت ستار الاصلاح والتنظيم وهو الذي تم على يده وبسعيه انتزاع كل سلطة ادارية من اليد التونسية وهو الذي جعل للجندرمة الفرنسية سلطة عظمى في الابحاث العدلية باعتبارهم من اعوان الضابطة العدلية وهو الذي جعل من نظام كوميسارات العدلية هيأة تشبه نظام المراقبات المدنية لها سلطة ونفوذ على القضاة كما للمراقبين المدنيين على العمال . وهو الذي نصب مراقبة دقيقة على ضمائر القضاة وتحكم فيهم حتى جعل فصل السلطة القضائية عن السلطة الادارية الذي تبجحوا به علينا منذ ١٩٢١ امرا وهميا مضحكا. وهو الذي انتزع خطة رئيس مجلس التعقيب من ايدي التونسيين وجعلها في ايدي الفرنسيين وهو الذي له مع كل موظف قصة تدهش السامعين . وهو المستشار التشريعي لحكومة الحماية منذ ستة عشر عاما فكان بذلك سبب كل بلاء اصاب التونسيين بما ابتكره من القوانين الاستثنائية وما دسه في النصوص من مرامي الكيد لهذا الشعب المسكين وللحرية التي هي ضالة كل فرد بقطع النظر عن العنصر والدين

وقد اشتغل م. ديبلا في هذه المامورية بصفته حاكما فرنسيا محالا على الحكومة التونسية . ولكنه حينما تقررت نقلة المقيم السابق م. بيروتون الى المغرب اراد ان يأخذه معه ليشغل وظيفة كاتب عام لحكومة المغرب وتقرر هذا بصفة مبدئية فاستقال بسبب ذلك او بغيره من الاسباب من وظيفة حاكم في العدلية الفرنسية وقبلت هذه الإستقالة فعلا . وبعد ان تم ذلك وقع العدول عن نقلته الى المغرب وشعر هو بذلك ففزع على ما يظهر الى اصدقائه من محرري جرائد المتفوقين يطلب النجدة لاخراجه من المازق الذي وقع فيه . وفعلا راينا كلا من جريدتي الديبيش والبروقري دي تونيس تنوه بشأنه وتظهر التأسف على مبارحته لتونس وتعده من الرجال العظام الذين انعم الله بهم على تونس وتطلب من الحكومة التونسية بكل الحاح استبقاءه للانتفاع بخبرته وابتكاراته ومزاياه .

وبهذه الوسيلة وبمختلف التاثيرات الخفية استطاع ان يبقى في وظيفته ها هنا بعد ان تقرر العدول عن نقلته الى المغرب وذلك رغما من تجاوزه سن الستين التي هي آخر حد للتقاعد الجبري ورغما من قانون الموظفين الذي لا يمنحه اي زيادة في مدة الخدمة لانه ليس له اولاد . وهو القانون الذي اصبح ينطبق عليه منذ قبلت استقالته من خطة حاكم فرنسي واصبح موظفا تونسيا وليس موضوعا على ذمة الحكومة التونسية

ورغما من انتهاك حرمة القانون في ناحية التقاعد فقد انتهك ايضا لفائدة م. ديبلا في ناحية اخرى . وذلك ان م . ديبلا اصيب منذ اكثر من عام بمرض عصبي خبيث قضى عليه بعدم مباشرة الوظيفة التي يشغلها طوال هذه المدة ومع ذلك فقد بقي يتقاضى المرتب الباهظ كاملا كانه شاغل لوظيفه مباشر له . مع ان قانون الموظفين الصادر به الامر العلي المؤرخ في ٧ فيفري سنة ١٩٣٦ يقتضي ان الموظف الذي يحصل له عجز بدني بسبب المرض يتربص به مدة وجيزة معينة ثم يحال على رخصة غير معينة بدون مرتب

وايضا فانا نذكر من جهة اخرى ان م. ديبلا نفسه حين كان مديرا للعدلية هدد بعض موظفيه الذين اصيبوا بمرض بانه سيسعى في استصدار امر علي يخوله احالتهم على التقاعد قبل الابان بدعوى عجزهم البدني عن الخدمة وفعلا صدر هذا الامر وحاول ان يطبقه على السيد يوسف المحجوب المترجم بادارة الامور العدلية وقتئذ لانه كان موظفا صريحا يتمسك بكامل حقوقه ولا يريد ان يتنازل عن شيء منها فانه اصيب بمرض وقتي حينئذ فسعى ان يصوره في صورة مرض عقلي دائم وان يحيله بمقتضى الامر السابق على التقاعد قبل الابان

وطبقه فيما بعد فعلا على الفاضل السيد محمد عبيد حينما اصيب المسكين بمرض وقتي رغم انه كان من احسن الموظفين استقامة ونزاهة وانتاجا كما يشهد به زملاؤه

فلماذا لم يطبق هذا الامر على م . ديبلا وهو مبتكره وابو عذرته فتستريح الميزانية من مرتبه الباهظ الذي يؤثر اقتصاده على الميزان في هذا العام العصيب . هل ان م . ديبلا خارج عن دائرة كل قانون . ام انه مفروض على البلاد بالاكراه فلا بد ان يبقى في وظيفه ينعم بمرتبه الباهظ ومنحه وغراماته الوفيرة ما دام بقيد الحياة . ام انه كسائر المتفوقين الممتازين لا يقاسون بما يقاس به غيرهم من الناس؟

انها اسئلة يحار في استجلاء غوامضها العقل وخصوصا اذا تذكرنا ان م . قيون حينما عين في منصب السفارة العامة وعلم بمبارحة م . ديبلا المستشار القضائي لسلفه البلاد التونسية الى المغرب اختار من بين رجال ديوانه م. يشا وكلفه بمامورية تشريعية هي نفس مامورية م. ديبلا وهو الذي يقوم له بما كان يقوم به م. ديبلا لسلفه فما هو الداعي يا ترى لكل هذا التمسك بابقاء م . ديبلا في وظيفه رغم كل قانون . هل لان اموال الميزانية التونسية وفيرة لا يضرها ان يغترف منها م . ديبلا واشباهه مئات الآلاف بدون حق ام ما ذا

اما من مجيب ذي نزاهة وانصاف وتجرد عن الغايات

شتان ما بيننا وبينهم

قرأنا اخيرا في رصيفتنا « الانقلاب » البغدادية نص قانون اصدرته الحكومة العراقية خاص بالنظام الاداري للبلديات في العراق فرأينا من بين مواده مادة تبين واجبات الموظف وتفرض عليه التباعد عن المحسوبية وتمحض عمله للمصلحة العامة وحدها وقد رأينا ان ننقله هنا لعل موظفينا ـ وكبارهم على الاخص ـ يتعظون به ويرتدعون عن غيهم ويراقبون الله في هذه الامة المسكينة

قالت الرصيفة الغراء :

المادة ٩ ـ على الرئيس والموظف ان : ـ

أ ـ يقوم بواجبات الوظيفة المودعة له وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات البلدية والاوامر الادارية وان يسلك مسلكا لائقا بشرف الوظيفة اثناء قيامه بها

ب ـ يكتم الامور التي يطلع عليها بمقتضى وظيفته ويخشى الضرر للبلدية او الاشخاص من افشائها او اوصي بكتمانها حتى بعد انتهاء خدماته ولا يجوز له الاشتغال في التجارة والزراعة والصناعة والمهن سوى ما يختص بادارة املاكه وزراعة اراضيه المملوكة او المفرضة

ج ـ لا يشترك بمزايدة رسمية مكلف باجرائها ولا يشترك بمناقصة على الاطلاق

د ـ لا يعين احدا من اقاربه في الوظائف التي يحق له تعيين موظفيها ويقصد بالاقارب ما ياتي : ـ

الاب ـ الاخ ـ ابن الاخ ـ ابن الاخت ـ ابن الزوجة ـ اخوها ـ الصهر ـ زوج الاخت العم ـ الخال ـ ويستثنى من هذا المنع من كان معينا قبل

اين احترام كرامة الدين

نشرت مجلة « تونس الكاتوليكية » في عددها الصادر يوم ١٣ جوان الجاري نبذة جاء فيها ما خلاصته انه اقيمت حفلة قداس ديني بكنيسة سيدي بوزيد الجديدة تبريكا لها . وقد استدعى الى هذه الحفلة كل من الشيخ القاضي وعامل المكان والمراقب المدني فاما الاولان المسلمان فقد اجابا الدعوة وحضرا حفلة التبريك المقدسة واما الاخير المسيحي فقد غاب عنها واعتذر عن الحضور

وانا لنظن انه اذا كانت قواعد المجاملة كما يفهمها الذين يريدون ان لا ينظر اليهم كمتعصبين تدعو العامل الى تلبية الدعوة كانت تمكنه ـ وهو المسلم وممثل الجناب العالي في جهته ـ من الاقتداء بالمراقب المدني مع تقديم الاعتذار المناسب الذي يكون له من القبول اكثر مما كان لعذر المراقب المدني

اما « فضيلة » الشيخ القاضي ممثل الشريعة والجالس مجلس رسول الله فهو قد استهان صراحة بمنصبه الديني وخالف قواعد الشريعة بحضور مثل هذه الحفلة ولا يمكن ان يجد عذرا يبرر به حضوره ومخالفته قواعد دينه الحنيف لاجل المجاملة والملق ليس الا

الا لقد كثرت في هذه الايام الحوادث التي من هذا النوع وكثر خروج علماء الدين عن قواعد الدين علنا وعلى قارعة الطريق فليس لنا ازاء ذلك الا ان نفزع للجناب العالي ابقاه الله بصفته حامي حمى الدين لكي يردع هؤلاء الذين يعبثون باحترام كرامة المنصب وكرامة الدين .

ولقد سمعنا ـ على اثر ما نشرناه سابقا عن حضور بعض علماء الدين في المراقص ـ اشاعة مفادها ان الجناب العالي حفظه الله قد اهتم بالموضوع وعزم على اصدار امر مطاع يحجر فيه على علماء الدين غشيان الاماكن والاجتماعات والاحتفالات التي لا تلائم مركزهم الديني وما ينبغي ان يحاط به من احترام . فسر الناس بهذه الاشاعة ودعوا لسمو الامير الجليل بدوام التاييد وطول البقاء، وبقوا الى الآن ينتظرون تحقق هذا النبأ بين يوم وآخر

وها نحن بمناسبة حادثة سيدي بوزيد نعيد طرق هذا الموضوع ونستعطف الجناب العالي ان يشمله بعنايته السامية وان يعجل باصدار الامر العلي الذي تحدثت عنه تلك الاشاعة والذي سوف يقضي على عبث الطائشين وذوي الاحلام المستهترين بكل شيء واصحاب الغايات والمنافع الشخصية التي يريدون تحقيقها ولو من وراء العبث بكرامة المنصب والاحترام الواجب للدين والعياذ بالله العلي المنتقم .

بعد خراب البصرة

. . . واخيرا بعد ان من الله على هذه البلاد بتباشير تبشر بقرب انفراج الازمة وزوال شدة المحنة وانعشت صابة الشمال النفوس وفتحت مجالا للعمل والقوت في وجه البطالين والجائعين

وبعد ان قامت ميزانية الدولة التونسية وحدها بتكاليف اعاشة الجائعين واغاثة البطالين وبتكاليف مقاومة الامراض المعدية التي سببها الجوع

وبعد ان فعلت المجاعة فعلها وكاد ان ينتهي امرها في بعض الجهات وبعد ان اكلت من الضحايا وانزلت من البلايا ما اكلت وانزلت

بعد هذا قدمت لجنة الرئيس ستيق التي اوفدتها حكومة الواجهة الشعبية للبحث على العين عن اوجه علاج المجاعة فمرت ببلادنا مرور السحاب واكتفت عن زيارة المناطق التي اضرت بها المجاعة ونشرت فيها الامراض السارية، بالاجتماع ببعض كبار الموظفين وبعض المراقبين والعمال وحضور بعض المآدب الرسمية وزيارة الجناب العالي الذي قلد اعضاءها النياشين ثم بارحت البلاد بعد ايام قليلة من قدومها لاتتجاوز عدد اصابع اليد الواحد

وقد قامت اللجنة اثناء وجودها بالعاصمة بزيارة النصب التذكارية لقتلى الحروب ومراكز الجمعيات الخيرية وتوزيع الاعانات فالفت نظرنا انها جعلت زيارتها لما هو تونسي اسلامي في آخر برنامج الزيارات . واكتفت عند زيارتها للجمعية الخيرية الاسلامية بمظاهر التشريفات وسماع الخطب المناسبة للمقام ثم بارحت المكان بينما نجدها قامت باجراء ابحاث مدققة عندما زارت الجمعيتين الخيريتين الفرنسية والاسرائلية مع ان الازمة والبطالة والمجاعة كاد ان لا يعرفها احد من الفرنسيين ولم تذق من طعمها الاجناس الاخرى ما ذاقه التونسيون

ان مثل هذه الامور تحدث في نفوسنا من مرارة الالم ما لا نستطيع كتمانه او السكوت عنه . لا لاننا نطلب ان يكون لنا اوفر نصيب من الصدقة او الاعانة التي ربما تخصصها فرنسا لتدارك الخطر ولكن لان جميع الامور تجري هنا على هذا النمط : التونسيون يصيبهم ما يصيبهم وغيرهم يجنون الثمار على حساب مصيبة التونسيين والا فاي مجاعة او بطالة اصابت الفرنسيين في هذه الديار . واي نكبة حلت بهم فالصقتهم بالتراب وجعلتهم يأكلون حشائش الارض ويموتون بفعل الامراض والجوع كما وقع للتونسيين المسلمين على الاخص

من آثار العناية

علمنا ان الحكومة اذنت ادارة المدينة بتنقيص عدد الذين يتقاضون اعانات السميذ والزيت بواسطتها الى النصف مما كان عليه سابقا . وان ادارة المدينة كلفت اعوانها باجراء ابحاث لمعرفة من هم اكثر احتياجا من غيرهم لاستبقائهم وطرح الآخرين

وقد جرت هذه الابحاث فعلا في الايام التي قضتها لجنة م . ستيق بالعاصمة وتم هذا الاجراء قبل ان ترتحل هذه اللجنة عائدة الى فرنسا . فهل هي مجرد مصادفة ام انها من وسائل العلاج التي ابتكرتها اللجنة خصوصا بعد ما ظهر من تصريح م . ستيق للصحافة انه يميل الى ان تكون الاعانة في شكل فتح ميادين للعمل في وجوه الجائعين والبطالين ودفعهم للعمل فيها . اي ان تكون الاعانة التي تعطى لهم بمقابل لفائدة الحكومة والجالية الفرنسية الفلاحية التي ستمهد لها الطرقات ونحوها

واذن فمرحى لهذه العناية ومرحبا بها !

اما لهذا من آخر؟

نشاهد منذ مدة طويلة مجهودات عظيمة تبذلها ادارة البوسطة بنشاط زائد لتحويل اسلاك التليفون والتلغراف من فوق الارض الى باطنها . ويقال ان الداعي الى ذلك هو غرض حربي بحت يرجع الى الاستعداد للدفاع ضد الغارات الجوية واتقاء ما عسى ان يحدث من الحوادث في مستقبل الايام المملوء بالغيوم

وكيفما كان الامر فان الذي يهمنا ان نعرفه هو هل ان مصاريف هذه التغييرات والتجهيزات محمولة على كاهل ميزانيتنا الضعيفة ام لا . فاذا كانت هذه المصاريف محمولة على فرنسا فان المسألة لا تهمنا كثيرا . واما اذا كانت محمولة على الميزانية التونسية فاننا نتساءل الى متى ستستمر هذه الحالة التي انهكت قوى البلاد وجعلت معظم ميزانيتها يذهب في سبيل المرتبات وفي سبيل ما تدعو اليه مصلحة فرنسا الحربية كما هو واقع بالنسبة لحجز السكك الحديدية التي تفرض الضرورات الحربية بقاءها بينما الضرورات الاقتصادية تدعو الى الغاء كثير من الخطوط التي لا فائدة منها او بعبارة اخرى التي قتلتها مزاحمة السيارات والكميونات

ان هذه الضرورات الحربية لا تهم الا فرنسا ولا تتعلق الا بالدفاع عن امنها ومركزها في شمال افريقيا وحوض البحر المتوسط فيجب عليها ان تقوم بما يستلزمه ذلك من النفقات لا ان تفرضها علينا وتحملها على كاهل دافع الضرائب التونسي الذي انهكت قواه المغارم والاداءات المتنوعة حتى صار اخيرا يعيش على الصدقات وفي حالة مجاعة تكاد تكون مستمرة

من مظالم « الاهالي »

شكى الينا بعض المحركين بتونس سوء ما يلقونه من الاستهانة بهم والعبث بحقوقهم وعدم الجزاء عن الاتعاب والمشاق التي يلاقونها من جراء القيام بماموريتهم

ويقولون انهم مطالبون الآن بالقيام بعدة ماموريات شاقة تترتب عليها مسئوليات وتستغرق جل اوقاتهم بحيث لا تترك لهم وقتا للتكسب والتحصيل على ما يقوم بأود عائلاتهم. والحكومة تعلم هذا وتحتم عليهم القيام بجميع واجبات الوظيفة ومع ذلك تهمل شأنهم وتأبى ان تعطيهم نصيبهم من الاعانات مثلما تعطي لسواهم وامثالهم من الفقراء وذوي العيال . بل انها تشدد عليهم النكير والعقاب اذا ماقبلوا الاحسان من الاهالي عن قيامهم لهم بخدمات رسمية مثل شهادة الحياة ومثل التبليغات الرسمية ونحو ذلك

وقصارى ماينتاوله هؤلاء المساكين من الجزاء لقاء عملهم الشاق انهم يأخذون مرتبا شهريا من المجلس البلدي قدره خمسون فرنكا لا غير لكل واحد جزاء مراقبتهم لنظافة الحارات العربية كما يأخذون عن كل اعلام بولادة ثلاثة فرنكات وعن كل اعلام بوفاة فرنكا واحدا بحيث ان الواحد منهم لا يناله من هذا الباب كل عام الا نحو الثلاثين فرنكا

وفي العام الماضي حينما شرعت الحكومة في اعطاء اعانة السميذ والزيت للفقراء والبطالين على طريق مشيخة المدينة كلفتهم ادارة المدينة باجراء الابحاث عن طالبي الاعانة واستدعاهم الكاهية الاستاذ السيد احمد الزاوش وبين لهم ماموريتهم هذه وطلب منهم عدم الاهمال والتراخي وانجاز عمل كل يوم في غده واخبرهم ان الحكومة قد عينت لهم مرتبا شهريا لقاء هذا العمل قدره مائة وخمسة وسبعون فرنكا وانهم سيتقاضون هذا المرتب بداية من شهر اوت ١٩٣٦

وبداية من ذلك التاريخ صارت ادارة المدينة تسلم كل يوم لكل واحد منهم عددا من مطالب الاعانة كثيرا ما كان يبلغ نحو المائة مطلب وتطلب منهم انجاز البحث المستوفي عن اربابها كتابة في غد ذلك اليوم وبما ان بعضهم كان اميا او في حكم الامي فقد اضطر هؤلاء الى اتخاذ كاتب بالاجر املا في تسديد اجرته من المرتب الذي اخبرهم به كاهية شيخ المدينة . ولكن امانيهم ذهبت ادراج الرياح فقد توالت الشهور اثر الشهور ولم ينلهم الا التسويف والا مبلغ لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يكفي حتى لتسديد اجرة الكتبة الذين استأجروهم . اذ لم يأخذوا في هذه العشرة اشهر التي مرت منذ اوت ١٩٣٦ الا ستمائة فرنكا لا غير

ان هؤلاء المامورين يقومون بجميع ما يقوم به مشائخ التراب في الاعمال ما عدا الاستخلاصات وكلاهما لا يتقاضى عن عمله اي شيء تقريبا . واذا كان الشيخ يجد بعض التسلية في الجزء الراجع له من الاستخلاصات الدولية ومن معاليم القيام ببعض الماموريات مثل الحضور في اعمال التسجيل ونحوها فان المحركين قد حرموا من الاستخلاصات وكلف بها غيرهم ويقومون بالماموريات الاخرى مثل الحضور على اعمال التسجيل مجانا فلماذا هذا التهاون بحقوق هؤلاء الضعفاء الفقراء هل لانهم أهالي ام ما ذا . وهل لو كانوا فرنسيين كان ينالهم ما ينال هؤلاء اليوم

ونريد ان نسأل المجلس البلدي لماذا يعاملهم مثل هذه المعاملة مادام في احتياج الى خدمتهم احتياجا كليا . وعلى فرض ان الخمسين فرنكا التي يعطيها لهم شهريا والثلاثة فرنكات والفرنك عن كل اعلام بالولادة او الوفاة كانت تكفي قبل الحرب وايام كان الفرنك يساوي قيمته الاسمية ذهبا فهل يكفي ذلك بعد ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة وسقوط سعر الفرنك الى نحو السبع من قيمته الذهبية . ام ان الاهالي في عرف المجلس البلدي يجب ان يرهق بالمغارم عند الاخذ منه وان يقتر عليه اشد التقتير عند اعطائه ما هو حق له بينما تغدق الاموال بلا حساب على غير ابناء البلاد من الاطاليين وغيرهم

وفي هذه القضية نرى مرة اخرى ان الحكومة التي تسن القوانين الاجتماعية لحماية العمال ولتوفير مداخيلهم وترفيه عيشهم تسير على عكس ذلك مع من هم لنظرها من الضعفاء والمساكين فتمدهم بالمرتب الذي لا يكفي ثم تماطل ولا تعطيهم منه بعد طول الالحاح الا اقل من القليل

ظاهرة غريبة رأيناها بالامس في قضية عملة المطبعة العربية الرسمية ونراها اليوم في مسألة المحركين . فهل يتاح لهؤلاء المساكين ان يجدوا من ينصفهم ويعطيهم حقوقهم سترا للظواهر على الاقل

مترجمو البوسطة

جمعتنا المقادير اخيرا بواحد من مترجمي ادارة البوسطة الذين وزعتهم على بعض مراكزها في العاصمة وفي بعض المدن الكبرى للقيام بمهمة الترجمة للتونسيين المسلمين الذين لا يعرفون الفرنسية وتدعوهم الضرورة للالتجاء الى هذه الادارة التي تأبى ان تحترم اللغة العربية وان تعترف بانها لغة البلاد الرسمية

وقد دار الحديث اثناء هذه الفرصة على حالة هؤلاء المترجمين المساكين فاطلعنا منه على عجائب تبهت السامعين عن معاملة ادارة البوسطة لهم واستهتارها بحقوقهم لا لسبب الا كونهم مسلمين تونسيين يقومون باداء خدمات للتونسيين المسلمين الذين لا يحسنون الا لغتهم العربية . وذلك ان ادارة البوسطة قد عينتهم في هذه الوظيفة وعينت لهم مرتبا شهريا قدره مائة فرنك فقط على ان يتقاضوا من الجمهور اجرة زهيدة لا تزيد على ٢٥ صانتيما عن كل عمل يقومون به لفائدته وحسبت ان المرتب الشهري انما هو من باب الفضل والاحسان ليس الا

واستمر الحال على هذا المنوال رغم تبدل الاحوال وارتفاع اسعار المعاش وجميع المواد . ورغم تشكيات هؤلاء المترجمين واقامتهم الادلة لها على انهم لا يستطيعون ان يحصلوا مهما عملوا على ما يقوم باودهم واود عيالهم مما يتجمع لديهم من هذا المعلوم الزهيد . وقد كاشفوا بظلامتهم اولي الحل والعقد عدة مرات ووسطوا بعض اعضاء المجلس الكبير وطرحت المسألة فعلا على انظار المجلس فكان جواب الادارة كله سفسطة ومراوغة ومحاولة المغالطة في احقية مطالب المترجمين ووعود فارغة بالنظر لمسألتهم على وجه الفضل ايضا بعين الرعاية والعطف . وها هي السنون تمر بعضها اثر بعض والمسألة لا تزال على حالها ولم تحقق الادارة اي وعد من وعودها التي اعتادت ان تقطعها عند ما تثار المسألة في المجلس الكبير

وانا نرى ان المسألة لا يمكن السكوت عنها لانها مسألة مبدأ قبل كل شيء . ونود ان نعرف قبل كل شيء هل ان ادارة البوسطة تعتبر اللغة العربية لغة رسمية للبلاد ام لا . فاذا كانت عندها لغة رسمية كما هو الواقع فيجب ان يكون موظفوها عارفين تماما باللغة العربية كتابة ونطقا ويجب عليها ان تقبل كل ما يرد عليها مكتوبا بالعربية سواء كان حوالة او برقية او نحو ذلك . واذا تعذر عليها تنفيذ ذلك تماما فعليها ان توجد المترجمين في مراكزها وان تعتبرهم مثل سائر موظفيها من ناحية المرتب ومن ناحية التقاعد والرخص وجميع الحقوق وان تمنعهم بعد ذلك من تقاضي اي معلوم مهما كان زهيدا من الجمهور

واذا لم تشأ ان تقبل ذلك متعللة بضيق الميزان فانا نقول لها ان صنيعها هذا ليس من الانصاف في شيء اذ أنه يجعل التونسي يدفع عن الحوالة والبرقية مثلا اجرة تفوق ما يدفعه الفرنسي فهي بذلك تميز العنصرين في منزلة المعاملة وفي آن واحد تجعل اللغة العربية الرسمية ولغة حكومة البلاد الاصلية في منزلة دون غيرها

ونود ان نعرف هل تقبل الادارة ان نقول لها مادام الامر يرجع الى الاقتصاد وضيق الميزان هل يمكن ان تعطى لسائر موظفيك مرتبا زهيدا مثل مرتب المترجمين ثم تحيلهم على الجمهور ليتناولوا منه اجرة عن كل عملية يقومون بها له

الواقع انه يجب انصاف هؤلاء المترجمين اذا رات الادارة ان تستمر على عدم احترام اللغة العربية واذا لم يستطع التونسيون ارغامها على احترام لغتهم كما تحترم اللغة الفرنسية . وانصافهم يكون باعتبارهم موظفين لهم ما لسائر الموظفين من الحقوق وعليهم ما عليهم من الواجبات واعطائهم مرتبا كغيرهم من المترجمين في سائر الادارات واعفاء الجمهور التونسي من هذه الضرائب الخاصة به والتي هي كعقاب له على تمسكه بلغته

اما ابقاؤهم على هذه الحالة فهو الظلم بعينه من ناحيتهم ومن ناحية الجمهور المسلم . واذا كانت المائة فرنك التي تعطى لهم تعتبر كافية بالنسبة لما قبل الحرب فانها اليوم لا تسمن ولا تغني من جوع ولواضيف لها ما يتقاضونه من الجمهور الذي اصبح قليلا جدا بسبب الازمة التي اثرت على المعاملات وجولان الاموال على طريق ادارة البوسطة كما تبته الاحصاءات

على ان عدد هؤلاء المترجمين لا يكاد يتجاوز خمسة عشر مترجما فالمبلغ الذي تتحمله ادارة البوسطة لو ارادت انصافهم لا يزيد على مرتب اثنين اوثلاثة من موظفيها الفرنسيين الزائدين عن العدد القانوني الكثيري العدد فهل يضيق الميزان عن انصاف التونسيين ويتسع لاغداق الاموال الوفيرة على التونسيين

ولاية مدير المالية

يشاع انه قد وقع حادث سياسي بين الوزير الاكبر والسفارة العامة بسبب تقديم امر ولاية م. كارتري مديرا للمالية التونسية للطابع السعيد . ورغما من ان ما وقفنا عليه من الانباء في هذا الشأن لا يزال غامضا لم تتجل لنا منه حقيقة ما وقع. فان العليمين ببواطن الامور يقولون ان المرض الذي نسب للوزير الاكبر في الاسبوع الماضي مرض سياسي اكثر منه حقيقي

وقصارى ما استجليناه من هذه الانباء ان الوزير الاكبر قد اظهر معارضة في تقديم الامر المذكور للطابع السعيد وعلق معارضته على سبب من الاسباب فكان هذا منشأ الحادث الذي وقع اثر ذاك. ثم اعتكف الوزير في داره بسبب المرض ولم تجد معارضته نفعا فقد وقع تقديم الامر للجناب العالي وختم فعلا بالطابع السعيد . واثر ذلك ابل الوزير من مرضه وعاد لمباشرة مهام خطته السامية ويظهر انه لم يكاشف سمو الامير بشيء في هذا الموضوع الى حد الآن

وبعد ايام من وقوع هذا الحادث نشرت جريدة « الديبش تونزيان » بين اخبارها المحلية كلمة ذات معنى مقصود جاء فيها ما مفاده ان ولاية م. كارتري مدير المالية التونسية وقعت بمقتضى امر علي تضمن الصيغة الآتية : بناء على ما عرضه المقيم العام الخ فدل هذا على ان الجريدة تريد ان تنبه الاذهان الى انه قد خولفت في هذا الامر بالخصوص العادة المرعية وصيغت نصوصه على غير الصيغة التقليدية المألوفة التي كانت تصرح بان جميع الاوامر تعرض على سمو الامير بطريق الوزير الاكبر بناء على طلب الموظف الفلاني والمدير الفلاني ولم يعهد ان امرا عرض على سموه بناء على طلب المقيم العام صفته ممثل فرنسا بل بصفته وزير الخارجية للدولة التونسية فمن الغريب اليوم ان يكون امر ولاية م. كارتري على خلاف هذا وان يعرض مباشرة من طرف المقيم العام الذي هو ممثل فرنسا على سمو الامير المعظم فتلغى بذلك وساطة الوزير الاكبر التي هي وساطة لا بد منها بحسب التقاليد

فهل هذا بداية لخطة سياسية جديدة جاءت بها الاصلاحات الجديدة ام انه نتيجة غلط وهذا لاسبيل الى اعتقاده لان مشروع الامر يحضر ويمر في عدة « بيروات » قبل ان يهيأ للعرض على سمو الامير ويمضي فيه رئيس القسم الاول ثم وزير القلم ثم الوزير الاكبر ويراقب مراقبة دقيقة من حيث نصه وعباراته فكيف مر بكل هذه الادوار ولم يتفطن احد للغلط

ثم ان نشر « الديبش تونزيان » لهذه الفقرة بالخصوص يدفع مظنة كل غلط ويدل على ان في الامر نية مبيتة من قبل وغرضا مقصودا يرمون اليه

وكيفما كان الامر فانا نحتج على هذا الاعتداء الواقع على سلطة تونسية ونبدي مزيد التالم لهذا التكالب على انتزاع ما بقي بايدي التونسيين حتى ولو كان من قبيل المظاهر . واذا كان هذا فاتحة عهد الادارة التونسية في شكلها الجديد فيا تعس التونسيين لما ينتظرهم على ايديها في المستقبل .

« الارادة »

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

تصدر يوم الاربعاء من من كل اسبوع

الاشتراكات

ثلاثون فرنكا في السنة

الرسائل

والحوالات توجه باسم مدير الجريدة

محمد المنصف المنستيري

نهج الحلفاوين زنقة الرياض عدد ٤

بتونس